

أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالى لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري (دراسة حالة)

د / حاتم عبد الفتاح الشعراوى *
أ / جمال عبد الحميد شحاته نوفل **

(* د.حاتم عبد الفتاح الشعراوى: مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة، المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية.

Email: Sharawy1963@yahoo.com

(**) جمال عبد الحميد شحاته نوفل : باحث ماجستير تخصص محاسبة – كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email: gamal.nofal@commerce.menofia.edu.eg

ملخص :

اختصت الدراسة بتوصيف القيمة العادلة للأصول وأثره على الأداء المالى لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري دراسة حالة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ ، حيث ركزت الدراسة على عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية وعرض الإطار المنهجي للدراسة من حيث الدراسة الاستطلاعية ومشكلة الدراسة الناتجة عن استخدام تقديرات محاسبة القيمة العادلة فى إعداد التقارير المالية، بسبب الاستناد إلى الحكم الشخصى فى تقدير القيم العادلة، وتعدد نماذج القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية على طرق قياس مختلفة ومتعددة. فتقاس بعض الموجودات المالية وفقاً للقيمة العادلة، ويقاس الالتزامات المالية وفقاً للتكلفة التاريخية، فيؤدى ذلك إلى عدم الاتساق فى المعالجة المحاسبية، ويتعارض مع مبدئ الثبات فى المحاسبة، وذلك له تأثير كبير ويؤثر على مستخدمى القوائم المالية وعلى تقييم الأداء و طبيعة ومحددات الأداء المالى وأيضاً معايير الأداء المالى، وكذلك الجزء التطبيقي من حيث أسلوب الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وفترة الدراسة واسلوب جمع البيانات وفروض الدراسة ومتغيرات الدراسة والاساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة.

وخلصت الدراسة الى ان اسلوب محاسبة القيمة العادلة يعد أفضل المقاييس لتقييم الأدوات والالتزامات المالية فى ظل التغيرات التى تحدث فى الاقتصاد ، استخدام مقياس القيمة العادلة من المؤثرات الإيجابية لجعل القوائم المالية ذات موثوقية وقابلية للفهم واقترح الباحث فى سياق ذلك ضرورة توجية انتباه إدارة الشركات بأهمية استخدام معايير التقارير المالية الدولية مما يساعد على الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة وبما يؤدي إلى تحسين دقة التنبؤ ودعم القيمة العادلة للأصول لتعزيز ثقة المستثمرين فى تلك القوائم وبما يؤدي إلى كفاءة القرارات الاستثمارية.

أولاً: المقدمة ومشكلة الدراسة :

إن التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد واجه العديد من المشاكل والتحديات، ومن أهم هذه المشاكل المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، بسبب الاستناد إلى الحكم الشخصي في تقدير القيم العادلة، وتعدد نماذج القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية، وخاصة في اعتماد استخدام محاسبة القيمة العادلة على طرق قياس مختلفة ومتعددة. فتقاس بعض الموجودات المالية وفقاً للقيمة العادلة، ويقاس البعض الآخر الذي يمثل الالتزامات المالية وفقاً للتكلفة التاريخية، فيؤدي ذلك إلى عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية، ويتعارض مع مبدئ الثبات في المحاسبة، وذلك له تأثير كبير ويؤثر على مستخدمي القوائم المالية وعلى تقييم الأداء، وفي ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدأ بالعمل على الانتقال من المحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية إلى المحاسبة على أساس القيمة العادلة.^١

أن إختيار القيمة العادلة للأصول وأثرها على الأداء المالي لشركات القطاع العقاري يرجع لأهمية محاسبة القيمة العادلة التي تشكل تغيراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما تؤدي إلى توفير الملائمة والمصادقية في التقارير المالية .

ويعد الأداء المالي من أهم الأدوات التي تساعد الإدارة المالية بالمنشأة وذلك لما يترتب عليها من قرارات ضرورية^٢ ولأزمة لضمان نمو الشركات المستمر ونموها في الأجل الطويل، وللحفاظ على النمو والحفاظ على المركز التنافسي في الصناعة.^٣ ويعتبر الأداء المالي أداءً استراتيجياً

^١ - عماد محمد رياض أحمد، (٢٠١٩)، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم : دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية تجارة، مج ٢٣، ٢٤، ص ٤١-٤١.

^٢ - هنادى عبدالمنعم الأحمر، ٢٠١٨ أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) - الولايات المتحدة الأمريكية : ٧٥-٨٤.

^٣ - Gao, R., & Yu, X. (2018). How to measure capital investment efficiency: aliterature synthesis. Accounting & Finance. Online Version of Record before inclusion in an issue

ومصيرياً، لذلك فهو بحاجة إلى رؤية مستقبلية ثابتة ومتبصرة ويختص الأداء المالى بنشاط مستقبلى للمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهو على صلة دائمة وثيقة بمستوى معين من المخاطرة.^٤

وعلى المستوى المحلى، فقد كشفت الدراسة الاستطلاعية التى أجراها الباحث على شركة بالم هيلز للتطوير العقاري عن مجموعة المظاهر السلبية الآتية التى تؤثر على عمق المشكلة البحثية والتى تستوجب إجراء الدراسة الحالية منها استمرار شركات القطاع العقاري بممارسة بعض تطبيقات المحاسبة التقليدية وفقاً للقوائم المالية المتاحة للباحث والخاصة بتلك الشركات (شركة دلنا للإنشاء والتعمير، شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، شركة الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري، شركة النصر للأعمال المدنية، شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري شركة بالم هيلز للتطوير العقاري، وحيث ان هذه الممارسات تؤدي الى بيان وجود ارباح محققة وغير معترف بها، وخسائر غير محققة وتم الاعتراف بها، وحيث ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة سوف يحسن من آلية عمل هذه الشركات وتحديداً الأداء المالى لهذه الشركات وحيث ان المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التى توفرها المحاسبة عن القيمة العادلة والتى تعد من الأدوات المالية وبالتالي اتخاذ قرارات بناء على جودة المؤشرات وبالتالي ينعكس على جودة البيانات التى نستند إليها وكذلك المعلومات التى يمكن ان نقارن بها ولهذا كان اختيار شركة بالم هيلز ملائماً لاختبار مشكلة الدواسة والتي تمثلت بتساؤلات :-

١- أن الإسلوب المطبق للقياس والإفصاح المحاسبى للشركة يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية وبالتركيز على التكلفة التاريخية.

٢- عدم وضوح الهدف والسياسات المحاسبية التى يجب أن يتم على أساسها القياس والإفصاح المحاسبى للأصول.

وفى ضوء ما سبق فقد أمكن بلورة المشكلة البحثية فى مجموعة من التساؤلات الآتية التى تحاول الدراسة الإجابة عنها وإختبار فروضها بالشركة محل عينة الدراسة.

١- هل توجد توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المحاسبة عن القيمة العادلة وتقييم الأداء بشركة بالم هيلز للتطوير العقاري؟

^٤ - الرشيد محمد عبدالمحمود جار النبى، و عبدالمجد عبدالله حسن أحمد، مرجع سبق ذكره.

٢- هل يوجد تأثير للقياس والافصاح عن القيمة العادلة لعقود الشراكة على أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري.

ثانياً: فروض الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد أمكن صياغة الفرضين التاليين

الفرض الأول :-

"من المتوقع أن تتأثر أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري بالقيمة العادلة عند قياس الاصول والافصاح عنها "

الفرض الثاني:-

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين القيمة العادلة للاصول وأداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري".

ثالثاً: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى:

١- تحديد مدى تأثير القياس والافصاح عن القيمة العادلة للاصول على أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري.

٢- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين القيمة العادلة للاصول وأداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري.

رابعاً: أهمية الدراسة :

يعد موضوع القيمة العادلة موضوعاً معاصراً في التطبيق وخاصة لبنود الاستثمارات في الادوات المالية التي تعد من البنود الرئيسية في القوائم المالية وأهمية القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي للشركات وتعزيز مكانتها التنافسي مما يدعم إقتصاديتها، من خلال توفير معلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر، هذا بالإضافة الى مساعدة الشركات لتحديث قواعدها المالية ذات الصلة بمحاسبة القيمة العادلة واثرها في تحسين الاداء المالي حيث ستسهم هذه الدراسة في تحديد مواطن الضعف والقصور ووضع التوصيات اللازمة التي تؤدي إلى تعزيز مكانة هذه

الشركات وتستمد الدراسة أهميتها العلمية من كونها امتداد للدراسات السابقة في هذا الصدد فضلاً عن إسهامات البحث في تطوير نموذج الاداء المالي طبقاً لمحاسبة القيمة العادلة كما ان البحث يفيد الجانب العملي بالشركات من خلال امداد الادارة بالمعلومات الملائمة لتحسين ادائها المالي مستقبلاً بدلالة محاسبة القيمة العادلة.

خامساً: أسلوب الدراسة:

يعتمد أسلوب الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، ويعبر المنهج الوصفي عن توصيف وتحديد الجانب النظري للبحث بينما يعبر المنهج التحليلي عن الواقع العملي للبحث واختبار صحة فروضه والاجابة عن تساولاته وتحقيق اهدافه

سادساً: حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة على اثر القيمة العادلة لعقود الشراكة على أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري، وتركز في سياق ذلك على :

١- الحدود المنهجية :القيمة العادلة للمباني والإنشاءات ووسائل نقل وانتقال وأثاث ومهمات ومكاتب وآلات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ و الاستثمارات والمخزون السلعي دون باقى المتغيرات الأخرى بشركة بالم هيلز للتطوير العقاري

٢- الحدود المكانية : دراسة حالة على شركة بالم هيلز للتطوير العقاري.

٣- الحدود الزمنية : الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠م).

سابعاً: الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

١- دراسة (أحمد،2015) :

بعنوان:" قياس اثر السياسات المحاسبية المطبقة على القوائم المالية في ظل آليات الحوكمة المصرفية

° - خالد احمد عبد الفتاح احمد، ٢٠١٥، " قياس اثر السياسات المحاسبية المطبقة على القوائم المالية في ظل آليات الحوكمة المصرفية : دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بكل من : تحقق الايراد وتكوين المخصصات للقروض والالتزامات العرضية على مصداقية القوائم المالية في البنك محل الدراسة من خلال الاستناد الى المعايير المحاسبية والضوابط الرقابية المحلية والدولية كما هو الحال في معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية للتقارير المالية FRS وكذلك قواعد حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية بما تمثله من ضوابط للفصل بين طموحات الإدارة وحقوق المساهمين واستندت الدراسة الى اهم المتغيرات مباني وانشاءات ووسائل نقل وانتقال والتغير في تكلفتها وتأثيرها على طموحات الإدارة وحقوق المساهمين.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- توجد العديد من المشكلات المحاسبية الناتجة عن التطبيق غير الأمين واللاخلاقي للسياسات المحاسبية وأثرها على جودة ومصداقية القوائم المالية في البنوك
- توجد علاقة بين السياسات والبدائل المحاسبية المنتقاة بواسطة إدارة البنوك والمتعلقة بتحقيق الايراد وبين مفاهيم إعداد القوائم المالية المتحفظة وغير المتحفظة وأثر ذلك على مصداقية تلك القوائم في البنوك المصرية.

٢- دراسة (مصطفى، ٢٠١٦) :^٦

بعنوان: " تقييم تأثير معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للادوات المالية على جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية

تناولت الدراسة تأثير تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للادوات المالية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية من خلال مفهوم جودة الربح وجودة المستحقات لقياس أثر أقدم الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة للادوات المالية قبل صدور نسخة مصرية منها وسرعة التجاوب مع تلك المعايير عند إصدار النسخة المصرية، وقد تم استخدام نموذج جونز المعدل بواسطة dechow لقياس جودة التقارير المالية بالإضافة إلى قياس أثر تلك المعايير على ملائمة المعلومات المحاسبية ذلك باستخدام نموذج

^٦ - أحمد رضا مصطفى، (٢٠١٦)، " تقييم تأثير معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للادوات المالية على جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية "، رسالة ماجستير بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة المنوفية).

price-earnings model بالإضافة إلى هذا المتغير فإنه تم ادخال متغير يعبر عن حجم الشركة هو إجمالي الأصول ومتغير آخر يعبر عن دوافع الإدارة هو التغير في الأرباح وقام الباحث باختيار جودة التقارير المالية لعينة مكونة من ٣٢ شركة مساهمة مصرية متداولة في البورصة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١). واستندت الدراسة الى متغيرات أثاث ومهمات والالات والمعدات والتغير في تكلفتها وتأثيرها على جودة التقارير المالية

وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أدلة واضحة على أن جودة التقارير المالية للشركات التي طبقت معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية الدولية المتمثلة في معيار المحاسبة الدولي IAS 32 الأدوات المالية : الإفصاح والعرض ومعيار IAS39 الادوات المالية : الاعتراف قبل اصدار نسخة مصرية منها والتي سارعت بتطبيقها فور اقرارها اعلى من الشركات الاخرى التي لا تطبق هذه المعايير بالاضافة الى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية لتلك الشركات وان الشركات الاكبر حجما تتميز بتقارير مالية ذات جودة مرتفعة مقارنة بالشركات صغيرة الحجم.

٣- دراسة (عباس، ٢٠١٦):^٧

بعنوان: "تطوير المحاسبة عن القيمة العادلة كمدخل للحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إرشادات المحاسبة عن القيمة العادلة التي تساعد من ممارسات إدارة الأرباح وكذلك تحديد إرشادات المحاسبة عن القيمة العادلة التي تحد من عمليات إدارة الأرباح، وكذلك تحديد الآثار المترتبة على المحاسبة عن القيمة العادلة التي تساعد على عمليات إدارة الأرباح واستندت الدراسة على متغيرات مثل مشروعات تحت التنفيذ والمخزون والتغير في تكلفتها وتأثيرها على التدفقات النقدية والسيولة.

وقد توصلت الدراسة إلي ما يلي: عدم اتسام بدائل قياس القيمة العادلة التي حددتها المعايير المحاسبية الدولية في حال عدم توافر سوق كفاء بالموثوقية من خلال عدم توافر الموثوقية في طرق المعالجة البديلة وإعادة التقييم على التكلفة التاريخية، لا تتصف عمليات الإفصاح عن القيمة العادلة

^٧ - حياة بارق علي عباس، ٢٠١٦، "تطوير المحاسبة عن القيمة العادلة كمدخل للحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة"، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

المقاسة بطرق بديلة في حال عدم توافر سوق كفاء والتي حددتها المعايير المحاسبية الدولية بالموثقية وبالتالي تساهم في زيادة ممارسات الأرباح لا يستطيع المراجع إتمام عملية المراجعة بشكل يمنحه القدرة على اصدار احكام عادلة في القيمة العادلة المقاسة بواسطة بدائل القياس التي حددتها المعايير المحاسبية الدولية في حال عدم توافر سوق كفاء بسبب الصعوبات التي تواجهه، وجود قصور في أنظمة الرقابة المالية الداخلية غير الفعالة في المنشآت التجارية المساهمة والدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تخلق صعوبة امام المراجع في اتمامه لعملية المراجعة والقدرة على اصدار احكام عادلة على القيمة العادلة المسجلة وفق البديل المحاسبية التي اقرتها المعايير المحاسبية الدولية.

٤- دراسة (كاكولى، ٢٠١٧):^٨

بعنوان: "دراسة إنتقادية لنماذج تقدير القيمة العادلة للأسهم بهدف ترشيد القرارات الإستثمارية فى ضوء ظاهرة التضخم

هدفت الدراسة الى إقتراح نموذج محاسبى لتقدير القيمة العادلة لأسهم الشركات بهدف تقييمه البدائل الإستثمارية المتاحة تمكن الإدارة من إتخاذ القرارات الإستثمارية فى ضوء ظاهرة عدم الإستقرار والتضخم الذى تسود بيئة الأعمال الحالية واستندت الدراسة الى مجموعة من المتغيرات أهمها مباني ومخزون والتغير فى تكلفتها وتأثيرها على ترشيد القرارات الإستثمارية وتوصلت الدراسة الى

١- خلو التقارير التى تصدرها المصارف المدرجة فى سوق الكويت للاوراق المالية وكذلك التقارير التى يصدرها السوق المذكور من الاشارة الى القيمة العادلة، ويعود سبب ذلك الى عدم وجود إلزام قانونى لتلك المصارف بسبب إفتقار البيئة المحلية الى تشريع قانونى أو معيار محاسبى يخص القيمة العادلة للأسهم العادية.

٢- عدم توافر حافزاً مشجعاً نحو الإستثمار فى المصارف المدرجة فى سوق الكويت للاوراق المالية، حيث لا يزال معدل العائد المطلوب اقل من معدل العائد الخالى من المخاطرة بسبب استمرار الانخفاض فى اسعار الاسهم

^٨ - محمد عبدالرضا كاكولى، ٢٠١٨، "دراسة إنتقادية لنماذج تقدير القيمة العادلة للأسهم بهدف ترشيد القرارات الإستثمارية فى ضوء ظاهرة التضخم.مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد.

٣- إنخفاض القيمة السوقية للأسهم العادية عن قيمتها العادلة لمعظم المصارف المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وهذا يعنى ان تلك الاسهم مقيمة بأقل مما تستحق الامر الذى ينعكس بدوره على كفاءة السوق

٤- أثبت نموذج مضاعف الربحية صلاحيته فى قياس القيمة العادلة للأسهم العادية لبعض المصارف المدرجة فى سوق الكويت للأوراق المالية.

٥- دراسة: (الشطناوى، ٢٠١٨):^٩

بعنوان: "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية" دراسة تطبيقية"

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وإداء البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق ذلك الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة من (١٣) بنك تجاري مقيدة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (٢٠١١ - ٢٠١٦م). وتوصلت الدراسة الى وجود أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q ، ووجود أثر على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول واستندت الدراسة الى مجموعة من المتغيرات أهمها مشروعات تحت التنفيذ ووسائل نقل وانتقال والتغير فى تكلفتها وتأثيرها على العائد على الأصول وتوصلت أيضاً النتائج الى أن حجم البنك كان له تأثير ايجابياً على كلاً من قيمة وأداء البنك بينما كان اثر الرافعة المالية سلبياً على كلاً من قيمة وأداء البنك.

٦- دراسة : (محمد، ٢٠١٩):^{١٠}

بعنوان: "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية"

^٩ - حسن محمود الشطناوى، (٢٠١٨) "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية." الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج ٢٢، ٢٤: ٦٣٢ - ٦٧٦.

^{١٠} - عمر السر الحسن محمد، و محمد ابكر أحمد محمد، (٢٠١٩)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية." المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية مج ٣٩، ٣٤: ١٠٧ - ١٢٢.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين، من خلال معرفة وقع الاهتمام بها، وبيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين واستندت الدراسة الى مجموعة من المتغيرات أهمها الاستثمارات وآلات ومعدات والتغير في تكلفتها وتأثيرها على العائد على الأصول

اختبرت الدراسة واقع الإتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السودانية. وقياس أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة في جودة التقارير المالية، إضافة إلى اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي. اعتمد فيها البحث على الاستبانة، وصُممت استبانة وزعت على (١٠٠) من المراجعين الخارجيين، والمسترد (٩٨) استبانة، وقد حُللت البيانات ببرنامج (SPSS) ، وأُختبرت فرضيات الدراسة بنموذج الانحدار الخطي، واختبار (F) لتحليل التباين. توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في السودان خاصة (سوق الخرطوم للأوراق المالية) من وجهة نظر المراجعين السودانيين، إضافة إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال (القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة) في جودة التقارير المالية، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية. والعمل على قياس الأصول والالتزامات في فترات متقاربة منتظمة في منظمات الأعمال السودانية وفقاً للقيمة العادلة ونسبة لمشكلات ارتفاع معدلات التضخم في السودان.

٧- دراسة: (Defond,2020):^{١١}

بعنوان: " The effect of fair value accounting on the performance evaluation role of earnings

^{١١} - DeFond, M., Hu, J., Hung, M., Li, S.(2020). The effect of fair value accounting on the performance evaluation role of earnings Journal of Accounting and Economics, 70 (2-3), art. no. 101341

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير محاسبة القيمة العادلة على الارتباط بين صافي الدخل والأجر النقدي بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جميع أنحاء العالم لعام ٢٠٠٥ واستندت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات أهمها المخصصات والتغير في تكلفتها وتأثيرها على أداء الإدارة

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه في حين ترتبط مخصصات القيمة غير العادلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بزيادة في هذا الارتباط، فإن مخصصات القيمة العادلة مرتبطة بانخفاض في هذا الارتباط بشكل عام، وتحاول هذه الدراسة أن تساهم في الأدبيات حول فائدة محاسبة القيمة العادلة من خلال تقديم دليل على أن محاسبة القيمة العادلة مرتبطة بانخفاض في هذا الارتباط في ظل الافتراضات التي نعرضها بالتفصيل وتخضع للتحذيرات التي نوردتها بالتفصيل، وتشير الأدلة إلى أن محاسبة القيمة العادلة قد تقلل من فائدة الأرباح في تقييم أداء الإدارة.

٨- دراسة: (Chen,2020):^{١٢}

بعنوان: " The Effect of Fair Value Adjustments on Dividend Policy Under Mandatory International Financial Reporting Standards Adoption: Australian Evidence

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام عينة من الشركات من القطاع المالي لبورصة الأوراق المالية الأسترالية، وفحص تأثير تعديلات القيمة العادلة للأدوات المالية على توزيعات أرباح الشركات في سياق اعتماد معايير التقارير المالية الدولية الإلزامية (IFRS) واستندت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات أهمها آلات ومعدات ومخزون والتغير في تكلفتها وتأثيرها على التدفقات النقدية والسيولة وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تعديلات القيمة العادلة للأدوات المالية وتوزيعات أرباح الشركات، مما يشير إلى أن الاستخدام المتكرر لتعديلات القيمة العادلة للأدوات المالية من قبل الشركات المالية بعد التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لديه القدرة على زيادة نسبة الأرباح المؤقتة في تقارير الأرباح وتسبب تغييرات في سياسات توزيع الأرباح، و تضيف نتائجنا

^{١٢} - Chen, X., Hellmann, A., Mithani, S.R.(2020).The Effect of Fair Value Adjustments on Dividend Policy Under Mandatory International Financial Reporting Standards Adoption: Australian Evidence Abacus, 56 (3), pp. 436-453.

إلى الجدول المستمر حول العواقب الاقتصادية غير المقصودة لمحاسبة القيمة العادلة (FVA) وتوفر دعمًا تجريبيًا لمخاوف المنظمين من أن مكاسب القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم الأصول غير المحققة أثناء فترات الازدهار قد تشجع على توزيع تلك المكاسب غير المحققة.

٩- دراسة: (Bratten, 2020)^{١٣}:

بعنوان: Fair Value Exposure, Auditor Specialization, and Banks' Discretionary Use of the Loan Loss Provision

هدفت هذه الدراسة الى فحص استخدام البنوك لمخصص خسارة القروض (LLP) لإدارة الأرباح مرتباً بـ (أ) مدى احتفاظ البنوك بالأصول الخاضعة لتقارير القيمة العادلة و (ب) استخدام مدقق متخصص في الصناعة واستندت الدراسة الى مجموعة من المتغيرات أهمها مآثبات ومخزون والتغير في تكلفتها وتأثيرها على العائد على الاصول وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك التي لديها نسبة أكبر من الأصول الخاضعة لتقارير القيمة العادلة (أي، تعرض أعلى للقيمة العادلة) تستخدم إدارة أرباح أقل على أساس LLP ولكن أكثر إدارة أرباح قائمة على المعاملات (على سبيل المثال، إدارة الأرباح التي يتم تحقيقها عن طريق توقيت تحقيق الأرباح خسائر)، كذلك أيضاً أن البنوك التي تستخدم مدققين متخصصين في الصناعة تستخدم إدارة أرباح أقل تعتمد على LLP، وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن استخدام البنوك لـ LLP لإدارة الأرباح يكون محدوداً بدرجة أكبر عندما يكون لديهم إمكانية الوصول إلى أدوات إدارة الأرباح البديلة وعندما يتعاقدون مع مدقق يتمتع بمزيد من المعرفة الصناعية، يجب أن تكون نتائجها مفيدة للمنظمين وأعضاء الصناعة المصرفية والأكاديميين المهتمين بسلوك إدارة الأرباح للبنوك.

^{١٣} - Bratten, B., Causholli, M., Myers, L.A.(2020). Fair Value Exposure, Auditor Specialization, and Banks' Discretionary Use of the Loan Loss Provision Journal of Accounting, Auditing and Finance, 35 (2), pp.318-348.

١٠ - دراسة: (McDonough,2020):^{١٤}

بعنوان: " Fair value accounting: Current practice and perspectives for future research "

هدفت هذه الدراسة الى قضية أساسية تمت مناقشتها في الأدبيات المحاسبية والتي تركز على الأساس المناسب لقياس أصول والتزامات الشركات خلال العقود العديدة الماضية، واستندت الدراسة الى مجموعة من المتغيرات اهمها مجموعة الاصول طويلة الاجل والتغير في تكلفتها وتأثيرها على التدفقات النقدية والسيولة وتوصل العلماء إلى مجموعة متزايدة من الأفكار المهمة حول استخدام سمة قياس القيمة العادلة في التقارير المالية حول العالم و في هذه الورقة نقدم لمحة عامة عن الخلفية المؤسسية لمحاسبة القيمة العادلة والمعايير المحاسبية المرتبطة بها والتي تنص على استخدام قياسات القيمة العادلة بموجب معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة و تناقش وتوثق إلى أي مدى تقوم الشركات في مختلف الصناعات والأنظمة المحاسبية بالاعتراف والإفصاح في تقاريرها المالية عن الأصول والخصوم المقاسة بالقيمة العادلة وتعكس جوانب أدبيات محاسبة القيمة العادلة، عند القيام بذلك و تحديد العديد من المجالات التي يمكن للأبحاث الإضافية أن تزيد من فهمنا لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

١١ - دراسة: (Adwan,2020):^{١٥}

بعنوان: " Fair value accounting and value relevance of equity book value and net income for European financial firms during the crisis "

تبحث هذه الورقة إذا كان مستوى التعرض لمحاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى تعديل التغييرات في أهمية القيمة للقيمة الدفترية للأسهم وصافي الدخل خلال فترة الأزمة وكيفية ذلك باستخدام عينة

^{١٤} - McDonough, R., Panaretou, A., Shakespeare, C.(2020). Fair value accounting: Current practice and perspectives for future research Journal of Business Finance and Accounting, 47 (3-4), pp. 303-332.

^{١٥} - Adwan, S., Alhaj-Ismael, A., Girardone, C.(2020). Fair value accounting and value relevance of equity book value and net income for European financial firms during the crisis Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 39, art. no. 100320.

من الشركات المالية الأوروبية المدرجة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، يؤكد تحليل الأدبيات السابقة أن أهمية القيمة الدفترية للأسهم تزداد، في حين أن صافي الدخل ينخفض أثناء الأزمة المالية والأهم من ذلك، واستندت الدراسة الى مجموعة من المتغيرات وسائل نقل وانتقال ومخزون والتغير في تكلفتها وتأثيرها على صافي الدخل، أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تقدم دعماً قوياً للفرضية القائلة بأن تأثير الأزمة أقل وضوحاً بالنسبة للشركات التي تكون بياناتها المالية أكثر عرضة لمحاسبة القيمة العادلة، ويمكن تفسير هذا الدليل من خلال زيادة وزن التقييم الذي يضعه المستثمرون على القيمة الدفترية لحقوق الملكية بالنسبة لصافي الدخل للشركات ذات التعرض الأكبر للقيمة العادلة في فترة ما قبل الأزمة.

١٢- دراسة: (Belze, 2020):^{١٦}

بعنوان: " Transaction Costs, Option Prices, and Model Risk in Fair Value Accounting

هدفت هذه الدراسة إلى موثوقية تقديرات القيمة العادلة للخيار في ظل وجود تكاليف المعاملة، ويفترض إطار عمل Black Scholes Merton (BSM) صفرًا من تكاليف المعاملات وبالتالي قد لا يوفر تقديرًا تقريبياً معقولاً في هذا السياق وتقوم الدراسة بالتحقيق في تعديلات النموذج التي تجربها الشركات على نماذج BSM الخاصة بها للتعامل مع تكاليف المعاملات هذه، وفحص خطط خيارات أسهم الموظفين (ESO) المدرجة في البورصة الفرنسية، حيث يتوفر الإفصاح التفصيلي عن النمذجة لـ ESO و يشكك تحليلنا في مصداقية تعديلات النموذج هذه، لا سيما تحيزها ومدى تقديمها تمثيلاً صادقاً لقيم الخيار العادلة ومع الاحتفاظ بقيم المعلمات ثابتة، نجد أن تعديلات النموذج تؤدي إلى تقليل متوسط بنسبة ٥٢٪ مقارنة بسعر نموذج BSM، أعلى من الخصم الذي نلاحظه للتحديد الانتهازي لمعاملات النموذج (أقل من ٢٠٪) وتساهم هذه الدراسة في أدبيات القيمة العادلة من خلال إبراز مخاطر النموذج في التقييم العادل للخيارات وتتبع مخاطر النموذج هذا من

^{١٦} - Belze, L., Larmande, F., Schneider, L.(2020). Transaction Costs, Option Prices, and Model Risk in Fair Value Accounting European Accounting Review, 29 (2), pp. 201-232.

الافتراضات التي تم إجراؤها حول حجم تكاليف المعاملات وتكمل فكرة مخاطر المعلومات التي تم تحليلها في الأدبيات السابقة ونتيجة لذلك، قد يكون النموذج نفسه قناة ممكنة لإدارة القيمة العادلة.

١٣ - دراسة (Ghosh,2020):^{١٧}

بعنوان: " The Effect of Fair Value Method Adoption: Evidence from Real Estate Firms in the EU

هدفت هذه الدراسة إذا كانت هذه الزيادة في الشفافية في التقارير المالية تقلل من عدم تناسق المعلومات وتؤدي إلى زيادة كفاءة التسعير والسيولة المحسنة وتحقق هذا السؤال في سياق صناعة العقارات، والتي نظرًا لهيكلها الفريد من المتوقع أن تتأثر أكثر من غيرها باعتماد طريقة القيمة العادلة، ووجد أن معاملات التباين في حجم التداول وحجم التداول اليومي بعد التنظيم انخفضت بشكل ملحوظ، بينما زادت نسبة الدوران بشكل كبير بالإضافة إلى ذلك، تكون هذه التأثيرات أقوى بالنسبة للشركات الأكبر. كما تم ملاحظة أنه على الرغم من انخفاض المعلومات غير المتماثلة بعد معيار المحاسبة الدولي ٤٠ وزيادة السيولة، فإن الإفصاح عن القيمة العادلة لا يؤدي إلى انخفاض الانحراف في صافي قيمة الأصول علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن الإفصاح عن القيمة العادلة يؤدي إلى تفاقم انحراف صافي الأصول وعدم السيولة خلال فترة الأزمة

١٤ - دراسة: (Oyewo,2020):^{١٨}

بعنوان: " Challenges in auditing fair value measurement and accounting estimates: Some evidence from the field

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تحديات ما بعد التنفيذ في مراجعة قياس القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية في السياق النيجيري، التصميم، المنهجية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم تم إدارته على ٤٠٠ مدقق من خلفيات متنوعة من حيث حجم شركة التدقيق والانتماء

^{١٧} - Ghosh, C., Liang, M., Petrova, M.T.(2020). The Effect of Fair Value Method Adoption: Evidence from Real Estate Firms in the EU Journal of Real Estate Finance and Economics, 60 (1-2), pp. 205-237.

^{١٨} - Oyewo, B., Emehinah, E., Savage, R.(2020). Challenges in auditing fair value measurement and accounting estimates: Some evidence from the field (2020) Journal of Financial Reporting and Accounting, 18 (1), pp. 51-75.

الدولي والتواجد العالمي. و تم تحليل البيانات التجريبية التي تم الحصول عليها من ٢٧٧ مدققًا باستخدام الإحصاء الوصفي، وتحليل العوامل، و ANOVA أحادي الاتجاه، والتحليل العنقودي، واختبار t المستقل للعينة، والتحليل متعدد المتغيرات أحادي الاتجاه للتباين المشترك وقد لوحظ أن التحديين الأعلى مرتبة والأكثر شيوعًا لمراجعة قياس القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية هما ميل المديرين إلى التلاعب بالأرباح بسبب عدم قدرة المراجع على اختبار تقديرات القيمة العادلة بشكل فعال ؛ وصعوبة اختبار المدخلات غير الملحوظة بسبب تطبيق الافتراضات والحكم في الوصول إلى التقديرات من قبل معدي التقارير المالية وعلى الرغم من عدم وجود فرق كبير في تصور المدققين بشأن تحديات المراجعة المرتبطة بقياس القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية، إلا أن هناك فرقًا كبيرًا في حجم تحديات المراجعة التي تواجه التحقق من قياسات القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية عبر الصناعة القطاعات وإن أصحاب المصلحة المعنيين (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر منظمي المحاسبة، وواضعي معايير التدقيق، وشركات التدقيق، والباحثين) مهمون للتوصل إلى تدابير قوية وعملية لاحتواء هذه التحديات، لأن عدم قدرة المدققين على التحقق بدقة من تقديرات القيمة العادلة قد يعرض للخطر جوهر قياس القيمة العادلة وهو رفع جودة التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلي ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة المعروضة في تناول محاسبة القيمة العادلة وتقييمها لمحاسبة التكلفة التاريخية ، إلا انها لم تربط بين القيمة العادلة للأصول وتأثيرها على الأداء المالي وهذا ما تختص به الدراسة الحالية وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي بشركات القطاع العقاري ولدورها القوي في دعم الاقتصاد الوطني ، وحيث يمكن إيضاح أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، بالآتي:

من حيث الهدف: اختلفت اهداف الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية من حيث العلاقة والتأثير وتحديد الأهمية ، وحيث أن هذه الدراسة الحالية تهدف الى التعرف على أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي بشركات القطاع العقاري (دراسة حالة)

من حيث بيئة التطبيق: يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق فمنها في البيئة العربية في قطاعات الخدمات وقطاعات الصناعات الإنتاجية وايضا نفس الوضع بالنسبة للدراسات الاجنبية ، أما في الدراسة الحالية فقد تم التطبيق على القطاع العقاري بمصر

ثامناً: الإطار النظري:

لاختيار الطريقة الأكثر ملائمة في اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، فقد مرت المحاسبة بصعوبات كثيرة لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لتساعدهم في اتخاذ القرارات، واختلاف القرارات المتخذة من قبل الإدارة يجعل مستخدمي هذه القرارات يبحثوا عن معلومات تتصف بخصائص نوعية تجعلها جيدة ومفيدة، لذلك يمثل مبدأ التكلفة التاريخية الواقع العملي عند وقوعه، ويتمتع التكلفة التاريخية بالملائمة وقت وقوع الحدث، أما بعد الوقوع الحدث يتم الشك في سلامة المعلومة نظرا لتغير القوة الشرائية لوحدة النقود، لذا وجهت بعض الانتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية، ونتيجة لهذه الانتقادات تم التوجه إلى أسلوب محاسبة القيمة العادلة، الذي أضفى على المعلومات صفة الملائمة والثقة عند استخدامها لاتخاذ القرار ويعد الأداء المالي من أهم المحرجات التي تساعد الإدارة المالية بالمنشأة وذلك لما يترتب عليها من قرارات ضرورية و لازمة لضمان نمو الشركات المستمر ونموها في الأجل الطويل، وللحفاظ على النمو والحفاظ على المركز التنافسي في الصناعة ويعتبر الأداء المالي أداءً استراتيجياً ومصيرياً، لذلك فهو بحاجة إلى رؤية مستقبلية ثاقبة ومتبصرة ويختص الأداء المالي بنشاط مستقبلي للمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهو على صلة دائمة ووثيقة بمستوى معين من المخاطرة.

أ- تطور محاسبة القيمة العادلة:

يعد استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من الموضوعات المحاسبية الهامة التي إحتلت قدر كبيراً من الجدل بين الكتاب والباحثين، حيث يرى البعض أنها المحرك الأساسي للأزمات العالمية، ويرى البعض الآخر أنه لا يمكن الإستغناء عن إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإعتبارها الوسيلة الوحيدة القادرة على تحسين أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري.^{١٩}

^{١٩} - هيمو حمه زياد سليم، مرجع سبق ذكره ص ١-١٤٤.

ان استخدام محاسبة القيمة العادلة يعكس بصورة جيدة الوضع المالى للشركة واتخاذ قرارات منفردة تتعلق بالأدوات المالية، وتحسين الأداء التشغيلى المستقبلى، وتحسين صورة الأداء وقياس التدفقات النقدية المستقبلية بطرق أكثر ملائمة، وان معلومات القيمة العادلة تفيد باتخاذ قرارات مناسبة لمستخدمى القوائم المالية، لما تعكسه من تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة للقيمة الحالية للأدوات المالية.^{٢٠}

ب- مفهوم محاسبة القيمة العادلة:

عرفت القيمة العادلة بأنها " السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس.^{٢١}

ويلاحظ على هذا التعريف أنه جاء متوافقاً مع معايير التقرير المالى الدولية، وذلك نتيجة لجهود الجهات المعنية فى مصر على تحديث المعايير الوطنية المعمول بها لى تتوافق مع معايير التقرير المالى الدولية بهدف توحيد المعالجات والسياسات المحاسبية.

ج- مبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة:

تتمثل أهم مبررات اللجوء لإستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى فى النقاط التالية:

١. نتيجة الإنتقادات الحادة التى وجهت إلى نموذج التكلفة التاريخية والتى من أهمها، تجاهل نموذج التكلفة التاريخية لتقلبات الأسعار مما يؤدى إلى عدم مصداقية أرقام القوائم المالية، وصعوبة مقارنة الأصول والالتزامات فى الفترات السابقة بنفس الأصول والالتزامات فى الفترات الحالية وخاصة فى حالة إرتفاع المستوى العام للأسعار، كما تعتبر معلومات التكلفة التاريخية أقل ملائمة لمتخذى القرار من مستخدمى القوائم المالية لذلك تم اللجوء لاستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى.^{٢٢}

^{٢٠} - هشام محمد الفاعورى، ٢٠١٨ " أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان " ، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث – سلسلة البحوث الإدارية

^{٢١} - وزارة الاستثمار، (٢٠١٥) " معايير المحاسبة المصرية المعدلة"، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة.

^{٢٢} - يحيى محمد أبو طالب، ٢٠١٧، " القيمة العادلة كنموذج للقياس فى الفكر المحاسبى – مجلة المال والتجارة- نادى التجارة

٢. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال، كما تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة، وتوفر القيمة العادلة قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الإقتصادية الجارية، وتقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الإقتصادي لأنها أخذت الأسعار السوقية بعين الإعتبار.^{٢٣}

د- أهمية محاسبة القيمة العادلة:

تقيس قدرة المنشأة على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة لديها، تساعد المستثمرين على فهم مدى دقة القوائم المالية المعدة، تعتبر أكثر ملائمة لكلا المستثمرين والمقرضين إلا أنها تظهر الوضع الحالي والمستقبلي للمنظمات التي تتجه استخدام القيمة العادلة، تقوم على تحسين جودة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية، التقليل من مشكلة الأرباح الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة، والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية، ولذلك يتم الإحتفاظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب الخسائر المحققة.^{٢٤}

التكيف مع التغيرات الجوهرية التي حدثت في بيئة النظام المحاسبي نتيجة تطبيق أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، حيث يسمح أساس القيمة العادلة بتغيير قيمة الأصول والالتزامات في تاريخ اعداد القوائم المالية، كما أنه يعالج المكاسب والخسائر الناتجة عن تغير قيمة الاستثمارات المالية في بعض الحالات في قائمة الدخل الخاصة بالفترة المحاسبية، كم ان القياس يعتمد على الأسعار المتداولة في سوق نشط أو أسعار الاستثمارات المماثلة أو الأساليب الأخرى المتعددة المستخدمة في القياس في حالة غياب الأسواق النشطة، وهو ما يتطلب إجراء برامج محاسبة متخصصة للتحقق من ملاءمة أساليب القياس المتبعة، ومدى إعتمادية ومعقولية نتائج القياس.^{٢٥}

^{٢٣} - ياسر أحمد الجرف، ٢٠١٧، " أثر استخدام عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة

^{٢٤} - عبدالشافي ممدوح عبدالستار حسونة، ٢٠٢٠، " أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية- جامعة كفر الشيخ

^{٢٥} - شوقي السيد فودة ، أيمن محمد صبرى، نسمة السيد عبدالحميد، (٢٠١٧)، العوامل المؤثرة على عمل مراقب الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة مع دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

تبرز أهمية محاسبة القيمة العادلة في أنها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الإقتصادية السائدة تماماً، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الإقتصادية.^{٢٦}

- تقدم محاسبة القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي معلومات تكون أكثر دقة وملائمة من التكلفة التاريخية، نظراً لأنه يقيس مدى قدرة المنشأة على التخصيص الأمثل للموارد والمحافظة عليها، لأنها تساعد المستثمرين على تقييم إستراتيجيات المنشأ- في إدارة استثماراتهم المالية خاصة فيما يتعلف بقيم ودرجة التأكد من صافي التدفقات النقدية المستقبلية، تساعد محاسبة القيمة العادلة في إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة لأنها مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية، وتساعد على إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الإقتصادية.^{٢٧}

هـ- مداخل وأساليب قياس القيمة العادلة

حددت المعايير المحاسبة الدولية والمصرية ثلاثة مداخل يمكن إستخدامهم بطريقة تبادلية والإعتماد عليها عند قياس القيمة العادلة، وتمثل تلك المداخل فيما يلي :

١- مدخل السوق

ويعتمد هذا المدخل في تحديد القيمة العادلة للأصل علي الأسعار المعلنة في سوق نشط وغيرها من المعلومات الأخرى الملائمة والتي تولدها معاملات السوق للأصول مطابقة أو أصول قابلة للمقارنة أو مشابهه ونفس الأمر بالنسبة للالتزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات. كما يستخدم هذا المدخل عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق بما في ذلك الأصول المماثلة أو المقارنة. كما يتيح هذا المدخل إمكانية إستخدام مصفوفة التسعير لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون أو السندات، حيث لا يتم

^{٢٦} - ، سيد عبدالفتاح سيد عبدالفتاح ، عطية، نورهان صبحي محمد، ياسر زكريا، (٢٠١٩)، " قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على الملاعة المالية في شركات التأمين مع دراسة تطبيقية " - مجلة الدراسات التجارية المعاصرة-جامعة كفر الشيخ

^{٢٧} - ، هدى عصام حسن خالد، (٢٠١٦)، " محاسبة القيمة العادلة وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس - كلية التجارة

الاعتماد فقط فى تقييمها على إستخدام الأسعار المعلنة لهذه الأوراق المالية فى السوق، وإنما يتم أيضاً أخذ علاقة هذه الأوراق المالية بأسعار الأوراق المالية القياسية فى السوق فى الاعتبار.^{٢٨}

٢- مدخل التكلفة

يعتمد علي المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما، ويعكس هذا المدخل تكلفة الإحلال أو الإستبدال الحالية والتي تمثل المبلغ الذي يكون مطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية أو الطاقة الإنتاجية للأصل مع الأخذ فى الاعتبار مقابل المنافع السابقة التي تم الحصول عليها من الأصل (مجمع الإستهلاك) ويفضل استخدام هذا المدخل عند قياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلى جانب أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.^{٢٩}

٣- مدخل الدخل

طبقاً لهذا المدخل يتم تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الصافية إلى قيمة حالية واحدة وذلك عن طريق خصم هذه التدفقات وفقاً لمعامل خصم محدد علي أساس الأسعار السوقية المعلنة لسعر الخصم. ويعتمد هذا المدخل علي توقعات الإدارة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل أو التي من المتوقع أن تدفع سداد الالتزام وفوائده وبالتالي فإن قياس القيمة العادلة وفقاً لهذا المدخل تعكس توقعات السوق الحالية بشأن هذه التدفقات المستقبلية.^{٣٠}

و- مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة

١- مدخلات المستوى الأول:

وتتمثل مدخلات المستوى الأول فى الأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة، والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها فى تاريخ القياس، ويعتبر السعر المعلن فى سوق نشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتعين استخدامة دون تعديل لقياس القيمة العادلة

^{٢٨} - إبراهيم محمد الطحان، (٢٠١٧)، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ
^{٢٩} - عادل حسن النصيرات، ٢٠١٥، "موقوفات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات فى ضوء تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة، ع٣، ص٤١٣-٤٤٤.

^{٣٠} - إبراهيم محمد الطحان، مرجع سبق ذكره

كلما أمكن ذلك، كما أن مدخلات المستوى الأول للعديد من الأصول والالتزامات المالية تكون متاحة في العديد من الأسواق النشطة ويتم التركيز على ما يلي عند قياس القيمة العادلة وفقاً لمدخلات المستوى الأول :

- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام، وفي حالة عدم وجود سوق أساسي يكون الاعتماد على السوق الأكثر مزايا أو نفعاً للأصل أو الالتزام
 - ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة أو صفقة للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.^{٣١}
- ٢- مدخلات المستوى الثاني:

تتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف الأسعار وفقاً للمستوى الأول، بشرط أن تكون هذه المدخلات قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي :

- أ- الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مشابهة في أسواق نشطة
- ب- الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة في أسواق غير نشطة
- ج- المدخلات الأخرى القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة
- د- مدخلات مشتقة من السوق، سواء بالاعتماد على أسلوب الارتباط أو غيره من الأساليب الأخرى.

وبالتالي، فإن المستوى الثاني للمدخلات يعتمد على بيانات مستمدة أو مشتقة من السوق، وقد تكون قابلة للملاحظة بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر.^{٣٢}

^{٣١} - Badia, Marc. Duro. M, Penalva. F and Stephen Ryan.(2015), "Conditionally Conservative Fair Value Measurements", Columbia Business School Research, Paper No.15-30(August), pp.1-62 Available at : <http://www.ssrn.com>

^{٣٢} - Leggett, Denis, Wilkins, A and Stanley Clark.(2015). " The Frequency, Magnitude, and Measurement Subjectivity Associated With Liabilities

٣- مدخلات المستوى الثالث :

وتتمثل مدخلات المستوى الثالث في المدخلات غير القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، وذلك إما لأن لأن نشاط السوق ضئيل أو عدم توافر أية بيانات من السوق للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ومع ذلك يظل هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته أي سعر الخروج أو البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام، وبالتالي يجب أن تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات المتصورة التي كان سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات بشأن مستوى الخطر، وتتضمن الافتراضات بشأن مستوى الخطر كلاً من الخطر الملازم أو المتأصل في أسلوب تقييم بعينه (مثل نموذج تسعير مستخدم لقياس القيمة العادلة)، والخطر الملازم أو المتأصل في مدخلات أسلوب التقييم (كاسعار الفائدة ومنحنيات العائد).^{٣٣}

ويجب على المنشأة تطوير المدخلات غير القابلة للملاحظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف، وعند تطوير المدخلات غير القابلة للملاحظة يمكن للمنشأة أن تبدأ ببياناتها الداخلية الخاصة، ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول بأن المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين في السوق (على سبيل المثال، تميز خاص بالمنشأة)، ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مضنية أو مكثفة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق، ولكن يجب على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات مشارك السوق التي تتوافر للمنشأة بشكل معقول.^{٣٤}

Reported at Fair Value” Academy of Accounting and Financial Studies
Journal, Vol.19, No.1,pp.160-170

^{٣٣} - Fernandes, Melissa.(2016). “ The Association Between Fair Value, Distressed Economies, and Quality of Audit” Internal Auditing (January/February), pp.32-37

^{٣٤} - Badia, Marc. Duro. M, Penalva. F and Stephen Ryan.(2015), “Conditionally Conservative Fair Value Measurements” , Columbia Business School Research, Paper No.15-30(August), pp.1-62 Available at : <http://www.ssrn.com>

وتعتبر مدخلات المستوى الأول هي المقياس الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، وبالتالي يعطى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية القصوى أو الأعلى للأسعار المعلنة غير المعدلة في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول)، والأولوية الدنيا للمدخلات غير القابلة للملاحظة (مدخلات المستوى الثالث)

ز - معايير التقارير المالية التي تستخدم في قياسات القيمة العادلة

١- مفهوم معايير المحاسبة الدولية

إن الحديث عن المعايير الدولية، يجعلنا نقف أولاً على مفهوم المعيار، حيث يعتبر المعيار بمثابة قاعدة متفق عليها بين الجميع، ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة، كما يعتبر المعيار ترجمة لكلمة (Standards) والتي تعني القاعدة، ويمكن اعتباره النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ظروف معينة؛ أما محاسبياً فالمعيار عبارة عن بيان مكتوب تصدره هيئة محاسبية معينة ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المحاسبية للوحدة المحاسبية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة وتتضمن المعايير المحاسبية معايير المحاسبة الدولية IAS، معايير التقارير المالية الدولية IFRS، فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله.^{٣٥}

٢- أهمية معايير المحاسبة الدولية:

- توفر معايير المحاسبة قوائم مالية ذات جودة ومصداقية، ولذلك تكون مقبولة قبول عام.
- تنشيط المنافسة بين الشركات في الأسواق المالية، مما له تأثير على الإفصاح في البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية.
- تساعد الجهات الحكومية على التخطيط الإقتصادي الجيد للموازنات العامة.

^{٣٥} - ، عبد الرازق الشحاده، (٢٠١٧) المحاسبة الدولية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- حتى تقدم المعلومات المحاسبية بشكل ملائم للمستثمرين، لا بد أن تكون هذه المعلومات مقياسة بشكل موثوق فيه بما يخدم أهداف المستثمرين، ولا بد من توافر القياس العادل لهذه المعلومات، حيث أن القيمة العادلة تكون ذات فائدة لما لها من قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمنشأة، لذلك تناولت بعض معايير المحاسبة الدولية قياس محاسبة القيمة العادلة ومنها ما يلي:^{٣٦}

٣- معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩).^{٣٧}

يهدف المعيار لإعداد التقرير المالى رقم (٩) إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية لأصول والالتزامات المالية والتي تساعد فى تقديم معلومات هامة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية من أجل تقييم كميات وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتناول المعيار أسس المحاسبة عن عمليات تحويل الأصول المالية من دفاتر المحول إلى المحول إليه وفيما يلي أهم ما ورد بمعيار التقارير المالية الدولية رقم (٩)

- الإعتراف المبدئى:

يجب على المنشأة أن تعترف بالأصل المالى والالتزام المالى فى قائمة مركزها المالى فقط عندما، تصبح المنشأة طرفاً فى النصوص التعاقدية للأداة، ويجب أن يتم الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية، وإلغاء الإعتراف عندما تنطبق شروط، باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية.

- إلغاء الإعتراف بالأصول المالية:

يجب على المنشأة أن تلغى الإعتراف بالأصل المالى فقط عندما

أ- تتقضى الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى

ب- تحويل الأصل المالى ويكون التحويل مؤهلاً لإلغاء الإعتراف

^{٣٦} - رامى سايب ،٢٠١٩، " نموذج التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص الأساسية للمعلومة المالية المفيدة: من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية-جامعة العربى بن مهيدى أم البواقي، مج٦، ع٤٤، ص٤٣٢-٤٥٥.

^{٣٧} - عبدالشافى ممدوح عبدالستار حسونة، مرجع سبق ذكره

٤- معيار قياسات القيمة العادلة IFRS 13

يعد معيار IFRS 13 آخر المعايير التي تناولت القيمة العادلة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات، والإفصاح عنها، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر وقد كانت معايير التقارير المالية الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عنها مما أدى الى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها وبالتالي تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة، وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة، ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من ٠١/٠١/٢٠١٣.^{٣٨}

ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال:^{٣٩}

- الحصول مباشرة على الأسعار من الأسواق النشطة
- إذا لم يتم الحصول على البيانات من سوق نشطة يتم الحصول عليها من سوق واضحة
- الاعتماد على التقدير الشخصي
- ولا يتم تطبيق المعيار على الآتي:
- صافي القيمة القابلة للتحقق في المعيار الدولي أو القيمة المستعملة، وهي من المقاييس التي تشابه القيمة العادلة.
- الانخفاض في الأصول والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأقل من قيمة البيع

^{٣٨} - عماد محمد رياض حمد ، مرجع سبق ذكره

^{٣٩} - ،غادة أحمد نبيل إبراهيم ،٢٠١٦، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة مج ٢٠، ١٤، ص ١٠٤٥-١١٤٠.

ثانياً : نماذج قياس القيمة العادلة

أ- نموذج التكلفة التاريخية

تعارف المحاسبون منذ فترة طويلة على نموذج التكلفة التاريخية كنموذج للقياس فى الفكر المحاسبى، ويرجع ذلك إلى سنة ١٩٣٦، عندما نشرت اللجنة التنفيذية لجمعية المحاسبين الأمريكـية قائمة بالمبادئ المحاسبية، وأقرت أن نموذج القياس الأساسى للمحاسبة المالية هو نموذج التكلفة التاريخية، ويقوم هذا النموذج على أساس ان التكلفة هى الأساس الموضوعى المناسب لإثبات كافة بنود القوائم المالية والحسابات الختامية، وذلك لأن التكلفة التاريخية تعتبر بمثابة القيمة السوقية العادلة للأصل أو الالتزام وقت شراء الأصل أو فى تاريخ نشأة الالتزام.^{٤٠}

الانتقادات التى توجه للتكلفة التاريخية:

على الرغم من تأثير القوة الشرائية للنقود على المعلومات المالية إلا انه يتم تجاهل هذه التغيرات ولما لها من تأثير على القيم السوقية، ويتم تأجيل الاعتراف بالتغير فى قيم الأصول والالتزامات، والموارد الاقتصادية المتاحة، يتم إدماج النشاط الجارى مع ناتج المضاربة على أساس عوامل الإنتاج، عند تغير قيمة وحدة القياس النقدى، تتأثر مصداقية المعلومات المالية المقدمة للإدارة وعند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية تنتج بعض الثغرات خاصة فى معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، لذلك تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذى يعد أساس للقياس والإفصاح للعمليات المالية التى تتم داخل أى منظمة لذلك أصبحت المنشآت مطالبة بالإفصاح بشكل تفصيلى عن عناصر وبنود القوائم المالية التى يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة ولكن لا يمنع هذا من وجود أسلوب مختلط يجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة فى القياس حيث أن لكل منهم ايجابياته وسلبياته، فعندما يتم الاعتماد على التكلفة التاريخية للحصول على المعلومات المحاسبية فإنها عادة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية لكنها لا تكون ملائمة، أما عند الاعتماد على القيمة العادلة يتم الحصول على المعلومة وتكون ملائمة لكنها غير موثوقة لذلك لا بد من وجود أسلوب يجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للحد من السلبيات لكل من الأسلوبين.^{٤١}

^{٤٠} - يحيى محمد أبو طالب ، مرجع سبق ذكره.

^{٤١} - ،أسامة محمد يوسف هرش ،٢٠١٧، "أثر تطبيق القيمة العادلة فى جودة الأرباح - دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة فى سوق عمان"، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.

ب- نموذج القيمة العادلة

يقوم نموذج القيمة العادلة على أساس تقدير قيمة الأصل المحفوظ به على أساس قيمته العادلة أو سعر السوق العادل للأصل نفسه أو الأصول المتماثلة، وعلى الرغم من تفضيل معظم مهدي ومستخدمي القوائم المالية استخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ليحل محل نموذج التكلفة التاريخية لما يوفره نموذج القيمة العادلة من معلومات ملائمة تعبر عن القيمة الحقيقية للبنود محل التقييم مما يساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة، إلا أن هناك صعوبة في كيفية قياس القيمة العادلة بطرق موضوعية.^{٤٢}

يتضح أن هناك محددات للتطبيق القيمة العادلة وتتمثل هذه المحددات في الآتي:^{٤٣}

١- أن تطبيق القيمة العادلة في الواقع العملي ينتج عنه تعارض بين المفهوم، والسياسة المحاسبية المتعارف عليها مثل الحيطة والحذر (التفظ المحاسبي)، التكلفة التاريخية، لذا يتضح أن هناك رفض للتحويل لمبدأ القيمة العادلة.

٢- السعر السائد في السوق لا يعكس السعر العادل لبعض الأصول

٣- لا يوجد سوق نشط في معظم الدول وهو ما يتعارض مع تطبيق القيمة العادلة

٤- عدم التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة الدولية مما يعني أن هناك خلل في الأسس المتبعة.

٥- عادة يتم الاعتماد على التقدير الشخصي في تقديرات القيمة العادلة لبعض الأصول الموجودة بالمنشأة

إن مقاييس القيمة العادلة توفر معلومات ذات شفافية وملائمة، وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة، تعتبر الموثوقية مهمة حيث أن المعلومات الملائمة التي تتصف بعدم موثوقية

^{٤٢}- غادة أحمد نبيل إبراهيم، ٢٠١٦، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة مج ٢٠، ١٤، ص ١٠٤٥-١١٤٠.

^{٤٣}- إبراهيم يعقوب عثمان، ٢٠١٦، "اثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية وتطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة.

تكون بلا فائدة للمستخدمين، وفى بعض الأحيان تكون المعلومات ملائمة ولكن لا يعتمد عليها فى اتخاذ القرارات ويعتبر الهدف الرئيسى من قياس القيمة العادلة هو تحديد السعر الذى يمكن استلامه لأصل خلال عملية التبادل فى تاريخ القياس، لذا فهناك طرقاً عديدة لقياس القيمة العادلة، أهمها ما يلى:^{٤٤}

١- طريقة التكلفة التاريخية :

وتقيم الأصول والخصوم فى ظل استخدام هذه الطريقة بقيمتها التاريخية، كذلك يتم قياس الأرباح خلال فترة معينة من خلال مقابلة الإيرادات التى تم الحصول عليها خلال الفترة بإجمالى النفقات.

٢- طريقة التكلفة التاريخية المعدلة :

يحاول المحاسبون فى إطار هذا المدخل التغلب على أحد عيوب مدخل التكلفة التاريخية، والتى تتعلق بافتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، ويقوم هذا المدخل على ضرورة تعديل القيم التاريخية للأصول والخصوم بالشكل الذى يعكس تلك القيم مع الأخذ فى الحسبان أثر التضخم، ويتم ذلك باستخدام جداول الأرقام القياسية للأسعار، وهذا ما إعتمدت عليه الدراسة الميدانية لقياس القيمة العادلة لعقود الشراكة.

٣- طريقة التكلفة الاستبدالية:

وتعتمد هذه الطريقة على تقييم الأصول المملوكة استناداً إلى سعر الاستبدال الحالى، أى تحدد القيمة الجارية للأصل بمقدار ما يمكن أن تتحملة الشركة فى سبيل الحصول على أصل مماثل من حيث العمر والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل فى تاريخ التقييم، أو هى تكلفة شراء خدمات هذه الأصول إن لم يكون من الممكن شراء أصول مماثلة.

٤- طريقة التكلفة الاستبدالية المعدلة

تشبه هذه الطريقة إلى حد كبير طريقة التكلفة الاستبدالية السابق عرضها، فيما عدا فرض ثبات القوة الشرائية للنفود كوحدة قياس، وفى هذا الصدد تأخذ طريقة التكلفة الاستبدالية الجارية فى

^{٤٤} - هيئة التحرير، ٢٠٢٠، "دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة فى مشروعات B.O.T"، الناشر، نادى التجارة، مجلة المال والتجارة، ص ٣٤-٤٣

الاعتبار الآثار الناتجة عن التغيير في المستوى العام للأسعار وتلجأ إلى استخدام وحدات قياس ذات قوة شرائية معدلة، حيث يتم تعديل التكلفة الاستبدالية بالتغيير في القوة الشرائية العامة للنقود

ثالثاً: مقومات قياس القيمة العادلة

فيما يلي أهم مقومات قياس القيمة العادلة

أ- القياس والاعتراف والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة

هناك مجموعة من الأسس يجب إتباعها عند تطبيق أسس القياس والاعتراف والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة وهي:^{٤٥}

١- توفير المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة يجب أن تتسم بالتوقيت المناسب حتى تلائم القرار المتخذ، حيث أن وجود المعلومة في غير توقيتها يجعل منها معلومة تاريخية لا تفيد في اتخاذ القرار.

٢- عادة عند الحصول على المعلومات في ظل القيمة العادلة تكون قابلية للإثبات ومتحقق من سلامتها.

٣- يحصل حملة الأوراق المالية على معاملة عادلة، خاصة عند الحصول على البيانات والمعلومات، حتى لا يتم استغلال المعلومات المحاسبية من فئة دون الأخرى من المستفيدين.

٤- تعد المعلومات المقدمة بواسطة أشخاص قادرين على تقدير القيمة العادلة ومؤهلين لهذه الخاصة.

ب- مشاكل القياس والإفصاح المحاسبى المعتمد على القيمة العادلة

١- تعدد الاستثمارات المالية التي ليس لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة وبالتالي تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تبنى على تقديرات النماذج الرياضية وهذه النماذج تعتمد على الحكم الشخصي للقائم بالقياس، بالإضافة إلى أنها تعتمد على مدخلات قد تكون قابلة

^{٤٥} - عثمان، ابراهيم يعقوب، مرجع سبق ذكره.

للملاحظة أو غير قابلة للملاحظة، الأمر الذي ينعكس سلباً على ثقة مستخدمي التقارير المالية في تلك القياسات.^{٤٦}

٢- أن القيم العادلة بخلاف تلك التي اعتمدت على الأسعار المتداولة المعلنة قد تتيح الفرصة لإدارة المنشآت (المديرين الانتهازيين والمتفائلين) لإساءة استخدام فروق إعادة التقدير لتعظيم مصالحها الذاتية والتلاعب في أسعار الاستثمارات في أسواق المال وذلك بإساءة استخدام القواعد المطبقة الخاصة بتبويب الاستثمارات المالية وإعادة تبويبها وذلك بغرض التلاعب في الأرباح مما يؤثر على جودة التقارير المالية، وبالتالي خلقت مشاكل إضافية لمستخدمي التقارير المالية ومراقبي الحسابات لعدم توافر أدلة اثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات.^{٤٧}

٣- استخدام أسعار الخروج (البيع) في قياسات القيمة العادلة قد يؤدي إلى نتائج ضارة في أوقات الإزمات المالية، حيث تعكس الأسعار المتداولة في أسواق نشطة نقص السيولة المتوفرة في الأسواق ولا تعكس العوائد أو التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الأمر الذي يدفع هذه الأسعار إلى أدنى مستوياتها، الأمر الذي يجعل أسعار الخروج تبعد كثيراً عن القيم الحقيقية أو الأساسية (القيمة الاستخدامية أو القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة) خصوصاً بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق رمضان.^{٤٨}

ج- آليات للحد من مشاكل ومعوقات تطبيق القياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة

١- وضع معايير تحكم عملية اختيار المدخل الذي يتم به قياس وتقييم القيمة العادلة حيث تتعدد المداخل المتعلقة بتقييم وقياس القيمة العادلة مثل مدخل السعر المستمد من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات والمدخل الثاني الذي تستمد الأسعار من أصول والالتزامات متشابهة والمدخل الثالث الذي يعتمد على التقدير والحكم الشخصي وفي حالة عدم وجود

^{٤٦} - عادل حسن النصيرات، مرجع سبق ذكره

^{٤٧} - إبراهيم محمد الطحان، مرجع سبق ذكره.

^{٤٨} - عادل حسن النصيرات، مرجع سبق ذكره

سوق نشط لا يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي أو استخدام السعر السوقى فى القياس وإنما يجب استخدام القيمة المخصومة للندفقات النقدية كأساس للقياس.^{٤٩}

٢- خفض مجال الاختيار عن طريق تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للاستثمارات المالية أو تحديد الظروف التى يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية فى تعديلاته وإصداراته الأخيرة الغى المعالجات البديلة ووضع معالجات قياسية فى أغلب معاييرها، تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة على إدارات المنشآت للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين شفافية التقارير المالية مما يساعد على دقة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية.^{٥٠}

٣- التوسع فى الإفصاح بحيث يشمل المعلومات غير المالية لما لها من أهمية فى التأثير على دقة قياس القيمة العادلة وعمل إيضاحات تفصيلية ضمن التقارير المالية والتى تعكس جميع المعلومات المتاحة مما يؤثر على القيمة العادلة للأصل وتدعيم الإفصاح الإلكتروني الذى يوفر المعلومات المالية وغير المالية فى التوقيت المناسب مما يؤدي إلى تحقيق مستوى ملائم من المعلومات المنشورة وعدم تحقيق أرباح غير عادية ودقة قياس القيمة العادلة.^{٥١}

٤- يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إضافة فقرة للمعيار (IFRS13) تلزم المنشآت بوجود لجنة داخلية تسمى لجنة القيمة العادلة تتشكل من عدة أعضاء تتوافر لهم الخبرة العلمية والمهنية والكفاءة فيما يتعلق بتقييم الأصول والالتزامات المالية والأصول غير المالية من خلال ارتباطهم بالأسواق وآلياتها.^{٥٢}

^{٤٩} - ،غادة أحمد نبيل إبراهيم ،مرجع سبق ذكره

^{٥٠} - ، رضا إبراهيم صالح ، على مجاهد أحمد السيد، إبراهيم محمد الطحان، (٢٠١٧)، " إطار مقترح للحد من مشاكل القياس والإفصاح المحاسبى المعتمد على القيمة العادلة : دراسة نظرية وميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤١

^{٥١} - غادة أحمد نبيل إبراهيم ،مرجع سبق ذكره

^{٥٢} - ، رضا إبراهيم صالح ، على مجاهد أحمد السيد، إبراهيم محمد الطحان،مرجع سبق ذكره.

تاسعاً: إجراءات الدراسة التطبيقية

أولاً: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

تمثلت متغيرات الدراسة كما هي واردة بالجدول التالي :

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس
Y	تقييم الأداء	(التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الربح قبل الضريبة) $\times 100$
X1	مباني وإنشاءات	التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية
X2	وسائل نقل وإنتقال	
X3	أثاث ومهمات مكاتب	
X4	آلات ومعدات	
X5	مشروعات تحت التنفيذ	
X6	الاستثمارات	
X7	مخزون	

المصدر : اعداد الباحث (بتصرف) ^{٥٣}

مبهرات التركيز على المتغيرات المستقلة

١- القيمة العادلة للأصول تعد أفضل المقاييس لجودتها حيث أنها ذات موثوقية وقابلة للفهم.

٢- استخدام مقياس القيمة العادلة للأصول توفر افصاحات في البيانات المالية تمكن المستثمرين في اتخاذ قراراتهم المستقبلية.

^{٥٣} غادة أحمد نبيل إبراهيم، ٢٠١٦، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة مج ٢٠، ١٤، ص ١٠٤٥-١١٤٠.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

دراسة حالة على شركة بالم هيلز للتطوير العقاري

رابعاً: فروض الدراسة :

الفرض الأول :

من المتوقع أن تتأثر أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري بالقيمة العادلة عند قياس الاصول والإفصاح عنها.

الفرض الثاني :

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين القيمة العادلة للاصول و أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري

خامساً: أسلوب جمع بيانات الدراسة :

إعتمدت الدراسة فى جمع البيانات على المصادر الثانوية من التقارير والقوائم المالية فى الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠.

سادساً: الاساليب الاحصائية المستخدمة

للتعرف على إتجاه سلوك البيانات وإختبار صحة فروض الدراسة ، فقد إعتمد الباحث على ما يلي:-

أ- الاحصاءات الوصفية:-

التي ضمت اساليب المتوسط الحسابى والانحراف المعياري والإلتواء وأقل وأكبر قيمة، وذلك للتعرف على اتجاه سلوك البيانات.

ب- تحليل الارتباط البسيط :-

وذلك لقياس قوة واتجاه معنوية العلاقة بين القيمة العادلة للاصول كمتغيرات مستقلة وأداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري كمتغير تابع

ج- تحليل الانحدار التدريجى:-

لتحديد اكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري وذلك عن طريق رصد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة ذات التأثير الاكبر على المتغير التابع.

نتائج التحليل الإحصائي

أولاً: نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

قام الباحث بإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للشركة محل الدراسة وحصل على النتائج التالية وذلك كما يتضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة			م	متغيرات الدراسة
معامل الاختلاف	الخطأ المعياري	الوسط الحسابي		
0.360415	١.١٥٧٢٢	3.2108	X1	مباني وإنشاءات
0.261139	0.65619	2.5128	X2	وسائل نقل وإنتقال
-0.20992	0.69811	-3.3256	X3	أثاث ومهمات مكاتب
0.219538	6.04275	27.5248	X4	آلات ومعدات
0.236919	3.30839	13.9642	X5	مشروعات تحت التنفيذ
0.168757	10.75644	63.7393	X6	الاستثمارات
0.285781	3.61827	12.661	X7	مخزون

يتضح من الجدول السابق ان معامل الاختلاف مباني وإنشاءات اقل تشتت ، كذلك معامل الاختلاف وسائل نقل وإنتقال اقل تشتتاً، كذلك معامل الاختلاف أثاث ومهمات مكاتب اقل تشتتاً، كذلك معامل الاختلاف آلات ومعدات اقل تشتتاً، كذلك معامل الاختلاف مشروعات تحت التنفيذ اقل تشتتاً، كذلك معامل الاختلاف الاستثمارات اقل تشتتاً، كذلك معامل الاختلاف مخزون اقل تشتتاً.

ب: نتائج اختبارات صحة فروض الدراسة:

اسفرت إختبارات صحة فرض الدراسة عن الآتى:-

أ- إختبار صحة الفرض الاول على مستوى شركة بالم هيلز للتطوير العقاري:

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين القيمة العادلة لعقود الشراكة و أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري للشركات المقيدة بقطاع التشييد والبناء"

وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط Simple Correlation coefficient، بين القيم العادلة للاصول و أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري، والذي من خلاله يتم تحديد وجود علاقة من عدمها واتجاهها ودلالة الارتباط والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٣) يوضح نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة على مستوى الشركات عينة الدراسة

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
مباني وإنشاءات X1	.703**	.000	توجد علاقة
وسائل نقل وإنقال X2	.418*	.000	توجد علاقة
أثاث ومهمات مكاتب X3	.184	.000	لا توجد علاقة
آلات ومعدات X4	.698**	.000	توجد علاقة
مشروعات تحت التنفيذ X5	-.498*	.000	توجد علاقة
الاستثمارات X6	.751**	.000	توجد علاقة
مخزون X7	-.589**	.000	توجد علاقة

يتضح من بيانات الجدول السابق بأن هناك متغيرات ترتبط مع الاداء عند مستوى معنوية ٠١% إرتباط طردي موجب X1,X4,X6 ، ومتغيرات ترتبط ارتباط طردي مع الاداء عند مستوى ٠٥% وهى X2، ومتغير يرتبط عكسي مع الاداء بمستوي معنوية ٥% وهو X5 ومتغير يرتبط عكسي مع الاداء بمستوي معنوية ١% وهو X7 وهناك متغير لا توجد بينه وبين الاداء علاقة ارتباط وهو X3.

ومما سبق يتضح عدم صحة فرض الدراسة القائل بأنه لا توجد علاقة ارتباط بين القيمة العادلة للاصول و أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري.

ب: اختبار صحة الفرض الثاني من المتوقع أن تتأثر أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري بالقيمة العادلة عند قياس الاصول والاقصاح عنها وللتحقق من صحة الفرض الثاني تم استخدام معامل الانحدار التدريجي لبيان اكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع

جدول رقم (٤)

متغيرات الدراسة	المعاملات	قيمة إختبار "ت"	مستوى الدلالة
قيمة الثابت a	.356	2.584	.003
X ₁ مباني وإنشاءات	.158	2.709	.001
X ₆ الاستثمارات	.131	2.549	.004
X _٤ آلات ومعدات	.197	2.236	.008

معامل الارتباط المتعدد $R = 0.742^a$ ^d
 معامل التحديد $R^2 = 0.551$
 معامل التحديد المعدل $R^2 \text{ Adjusted} = 0.532$
 الخطأ المعياري =
 قيمة إختبار "ف" = 43.175 ، وذلك عند مستوي دلالة $= 0.000^e$

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢٠) مايلي:

- إن قيمة معامل الارتباط (R) 0.742^a بين المتغيرات المستقلة والمتغير لتابع
 - إن قيمة معامل التحديد (R^2) 0.551 ، أي أن المتغيرات X₁, X₆, X₄ تآثر على المتغير التابع بنسبة ٥٥١.
 - إن قيمة معامل التحديد المعدل ($R^2 \text{ Adjusted}$) تعادل 0.532. وهي تقترب من قيمة معامل التحديد وذلك يعكس دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المستقلة المؤثرة.
 - تبلغ قيمة (F.Value) 43.175 والمعنوية 0.000 وهذا يعكس دلالتها الإحصائية.
 - يمكن التنبؤ بالأداء للمتغيرات المستقلة من خلال معادلة الانحدار التالية
- $$Y = 0.356 + 0.158X_1 + 0.131X_6 + 0.197X_4$$

أ- نتائج الدراسة التطبيقية :

من خلال ما توصلت إليه نتائج التحليل الإحصائي تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها ما يلي :

- ١- أثبتت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة للقيمة العادلة للأصول والمتغير التابع أداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري حيث أكدت على ما يلي :

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أداء شركة بالم هيلز وكلا من القيمة العادلة للمباني والانشاءات ووسائل نقل وانتقال وآلات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ والاستثمارات والمخزون على مستوى الشركة عينة الدراسة
- وجود علاقة ايجابية بين القيمة العادلة للاصول وكلا من مباني وانشاءات ووسائل نقل وانتقال والآت ومعدات والاستثمارات

المعنوية الكلية تدل على جودة توفيق المتغيرات وان المتغيرات المستقلة ذات تاثير معنوى

ثالثاً: توصيات الدراسة:

ترتيباً على دلالات الدراسة النظرية ونتائج الدراسة التطبيقية، فقد إقترح الباحث مجموعة من المقترحات الآتية:

- ١- ضرورة استخدام مقاييس أخرى بخلاف القيمة العادلة للاصول بحيث يكون لديها القدرة العالية على تأثيرها على أداء الشركة.
- ٢- توجيه انتباه إدارة الشركات بأهمية استخدام معايير التقارير المالية الدولية مما يساعد على الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة وبما يؤدي إلى تحسين دقة التنبؤ ودعم القيمة العادلة للاصول لتعزيز ثقة المستثمرين في تلك القوائم وبما يؤدي إلى أداء قوي للشركة.
- ٣- ضرورة تطوير عملية إعداد ونشر البيانات والقوائم المالية بشركات القطاع العقاري والتي تركز على التكلفة والأسعار بما يسمح بتقييم هذه المشروعات.
- ٤- إن القيمة العادلة للاصول تعتبر قياساً دقيقاً لأداء شركة بالم هيلز للتطوير العقاري لذلك فإنه من الضروري تثقيف المستثمرين بضرورة الإعتماد على القيمة العادلة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- ٥- عقد دورات تدريبية لمعدى التقارير المالية فى الأسواق المالية لمعرفة أسس القياس المحاسبى لمحاسبة القيمة العادلة

رابعاً: الدراسات المستقبلية المقترحة:

- ١- مشكلات القياس والافصاح المحاسبى عن القيمة العادلة التى تواجه قطاع التطوير العقاري.
- ٢- المشكلات التى تواجه المحاسبين عند اعداد التقارير المالية التى تصدرها جهات القطاع العقاري وأثرها على قرارات المستثمرين فى القطاعات الانتاجية المختلفة.

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب العلمية:

١. الشحاده، عبد الرازق، (٢٠١٧) المحاسبة الدولية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ب- الدوريات العلمية:

١. إبراهيم، غادة أحمد نبيل، ٢٠١٦، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، كلية التجارة مج ٢٠، ع ١٤، ص ١٠٤٥-١١٤٠.

٢. أبو طالب، يحيى محمد، ٢٠١٧، " القيمة العادلة كنموذج للقياس فى الفكر المحاسبى - مجلة المال والتجارة- نادى التجارة

٣. أحمد، عماد محمد رياض، (٢٠١٩)، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة فى تعزيز المحتوى الإخبارى للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم : دراسة اختبارية على الشركات المقيدة فى سوق الأسهم السعودى، الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، كلية تجارة، مج ٢٣، ع ٢٤، ص ١-٤١.

٤. احمد، خالد احمد عبد الفتاح، ٢٠١٥، "قياس اثر السياسات المحاسبية المطبقة على القوائم المالية فى ظل آليات الحوكمة المصرفية : دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها.

٥. الجرف، ياسر أحمد، ٢٠١٧، " أثر استخدام عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية "، مجلة المحاسبة والمراجعة

٦. حسونة، عبدالشافى ممدوح عبدالستار، ٢٠٢٠، " أثر القياس المحاسبى لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية- جامعة كفر الشيخ

٧. خالد، هدى عصام حسن، (٢٠١٦)، " محاسبة القيمة العادلة وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس - كلية التجارة

٨. سايب، رامى، ٢٠١٩، " نموذج التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص الأساسية للمعلومة المالية المفيدة: من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، مجلة

- الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية-جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مج ٦، ع ٤٤، ص ٤٣٢-٤٥٥.
٩. الشطناوي، حسن محمود، (٢٠١٨) "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية". الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة مج ٢٢، ع ٢: ٦٣٢ - ٦٧٦.
١٠. صالح، رضا إبراهيم، على مجاهد أحمد السيد، إبراهيم محمد الطحان، (٢٠١٧)، " إطار مقترح للحد من مشاكل القياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة : دراسة نظرية وميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤١
١١. الطحان، إبراهيم محمد، (٢٠١٧)، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ
١٢. عبدالفتاح، سيد عبدالفتاح سيد، عطية، نورهان صبحي محمد، ياسر زكريا، (٢٠١٩)، " قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على الملاءة المالية فى شركات التأمين مع دراسة تطبيقية" - مجلة الدراسات التجارية المعاصرة-جامعة كفرالشيخ
١٣. الفاعورى، هشام محمد، ٢٠١٨ " أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان"، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية
١٤. فودة، شوقى السيد، أيمن محمد صبرى، نسمة السيد عبد الحميد، (٢٠١٧)، العوامل المؤثرة على عمل مراقب الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة مع دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة
١٥. كاكولى، محمد عبدالرضا، ٢٠١٨، "دراسة إنتقادية لنماذج تقدير القيمة العادلة للأسهم بهدف ترشيد القرارات الإستثمارية فى ضوء ظاهرة التضخم.مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد
١٦. محمد، عمر السر الحسن، و محمد ابرك أحمد محمد، (٢٠١٩)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية". المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية مج ٣٩، ع ٣ (٢٠١٩): ١٠٧ - ١٢٢.

١٧. النصيرات، عادل حسن، ٢٠١٥، "معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات فى ضوء تبنى المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة، ع٣، ص١٣-٤٤٤.
١٨. هيئة التحرير، ٢٠٢٠، "دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة فى مشروعات B.O.T، الناشر، نادى التجارة، مجلة المال والتجارة، ص٣٤-٤٣

ج- الرسائل العلمية:

١. سليم، هيمو حمه زياد (٢٠١٦)، " أثر تطبيق معيار القيمة العادلة على مستوى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على البنوك فى جمهورية العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة المنصورة.
٢. عباس، حياة بارق علي، ٢٠١٦، " تطوير المحاسبة عن القيمة العادلة كمدخل للحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة"، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٣. عثمان، ابراهيم يعقوب، ٢٠١٦، "اثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية وتطبيقية على عينة من الشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة.
٤. مصطفى، أحمد رضا، (٢٠١٦)، " تقييم تأثير معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للادوات المالية على جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية"، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

د- مصادر أخرى:

١. وزارة الاستثمار، (٢٠١٥) " معايير المحاسبة المصرية المعدلة"، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A- periodicals:

1. Adwan, S., Alhaj-Ismail, A., Girardone, C.(2020). Fair value accounting and value relevance of equity book value and net income for European financial firms during the crisis *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39, art. no. 100320.
2. Badia, Marc. Duro. M, Penalva. F and Stephen Ryan.(2015), “Conditionally Conservative Fair Value Measurements” , Columbia Business School Research, Paper No.15-30(August), pp.1-62 Available at : <http://www.ssrn.com>
3. Belze, L., Larmande, F., Schneider, L.(2020). Transaction Costs, Option Prices, and Model Risk in Fair Value Accounting *European Accounting Review*, 29 (2), pp. 201-232.
4. Bratten, B., Causholli, M., Myers, L.A.(2020). Fair Value Exposure, Auditor Specialization, and Banks’ Discretionary Use of the Loan Loss Provision *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 35 (2), pp.318-348.
5. Chen, X., Hellmann, A., Mithani, S.R.(2020).The Effect of Fair Value Adjustments on Dividend Policy Under Mandatory International Financial Reporting Standards Adoption: Australian Evidence *Abacus*, 56 (3), pp. 436-453.
6. DeFond, M., Hu, J., Hung, M., Li, S.(2020). The effect of fair value accounting on the performance evaluation role of earnings *Journal of Accounting and Economics*, 70 (2-3), art. no. 101341
7. Fernandes, Melissa.(2016). “ The Association Between Fair Value, Distressed Economies, and Quality of Audit” *Internal Auditing* (January/February), pp.32-37
8. Ghosh, C., Liang, M., Petrova, M.T.(2020). The Effect of Fair Value Method Adoption: Evidence from Real Estate Firms in the EU *Journal of Real Estate Finance and Economics*, 60 (1-2), pp. 205-237.
9. Leggett, Denis, Wilkins, A and Stanley Clark.(2015). “ The Frequency, Magnitude, and Measurement Subjectivity Associated With Liabilities Reported at Fair Value” *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol.19, No.1,pp.160-170

10. McDonough, R., Panaretou, A., Shakespeare, C.(2020). Fair value accounting: Current practice and perspectives for future research Journal of Business Finance and Accounting, 47 (3-4), pp. 303-332.
11. Oyewo, B., Emebinah, E., Savage, R.(2020). Challenges in auditing fair value measurement and accounting estimates: Some evidence from the field (2020) Journal of Financial Reporting and Accounting, 18 (1), pp. 51-75.